

تفاقم أزمة الثقة بين السراج والإسلاميين في ليبيا

انتقادات لأداء حكومة الوفاق تمهيدا لتشكيل «حكومة ثوار»



السراج تحت ضغوط الإسلاميين

وأن "حل الأزمة يكون من خلال مجلس النواب الليبي بصفته السلطة الشرعية الوحيدة المنتخبة بالبلاد من قبل الشعب والممثل الشرعي له". كما أكدوا على "مدنية الدولة الليبية والمحافظة على المسار الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة"، و"العمل مجدداً على دعوة كافة النواب الذين لم يحضروا الاجتماع وذلك لاستكمال النقاشات المتقدمة لحل الأزمة الليبية والعودة إلى الحوار السلمي". وأشاروا إلى أن "كل ما تقدم سينجز في جلسة مرتقبة لمجلس النواب في أي مدينة يتم الاتفاق عليها في أقرب وقت بهدف الدعوة لمناقشة تشكيل حكومة وحدة وطنية ووضع خارطة للحل وفق جدول زمني واليات تنفيذ واضحة".

وتأتي حملة الإسلاميين على السراج في وقت تصاعد فيه الحديث عن الاستعداد لتشكيل حكومة وحدة وطنية، وسط تكثيف الجيش لضرباته على معازل الميليشيات والمجموعات المتطرفة. ودعا اجتماع حول الأزمة الليبية في القاهرة، الإثنين، إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية وخارطة للحل واليات تنفيذ واضحة. وجاء ذلك في بيان لنحو 70 نائباً من مجلس النواب الليبي المنعقد في طبرق عقب اجتماع مع "اللجنة الوطنية المعنية بالأزمة الليبية" في مصر لمدة 3 أيام وفق وسائل إعلام مصرية بينها موقع "النيل للأخبار" الحكومي. وأكد المجتمعون على 5 نقاط وهي "وحدة ليبيا وسيادتها على كامل أراضيها"

الرئيسي في المجلس الرئاسي" يرفض التعامل مع الدول الداعمة للحكومة بحجة أنها دول إخوانية وإسلامية، ويعرقل دعم جهات القتال بالأموال. وقبل ذلك تحدثت تسريبات عن انقسام الحكومة إلى تيارين: تيار يقوده فايز السراج وآخر يتزعمه وزير الداخلية فتحي باشاغا المحسوب على تنظيم الإخوان المسلمين. وكان السراج توصل مع القائد العام للجيش المشير خليفة حفتر في فبراير الماضي في ابوظبي، لاتفاق على إنهاء المرحلة الانتقالية وإجراء انتخابات. وتحديث في ما بعد مقربون من حفتر عن اتفاق الطرفين أيضا على دخول الجيش إلى طرابلس بشكل سلمي وهو ما رفضه الإسلاميون.

وكانت الخلافات داخل حكومة الوفاق قد ظهرت بعد أقل من شهر من معركة تحرير طرابلس عندما اتهم رئيس الحزب الديمقراطي الليبي أحمد الشيباني المقرب من تيار الإسلام السياسي، مستشاري فايز السراج بفتح قنوات تواصل مع القيادة العامة للجيش. وأكد الشيباني في تصريحات صحافية محلية أن كبار مستشاري فايز السراج وهم تاج الدين الرزاقى والطاهر السنّي ومازن رمضان على تواصل يومي مع قيادات في الجيش من بينهم صدام نجل حفتر في إطار مفاوضات تهدف للتوصل إلى تسوية. وأضاف أن مستشار السراج تاج الدين الرزاقى الذي وصفه بـ"المحرك

تعمقت في الأيام الأخيرة أزمة الثقة بين الإسلاميين ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج الذي يتهومونه بعدم الجدية في التصدي للمعركة التي أطلقها الجيش الوطني لتحرير العاصمة من الميليشيات والمجموعات المتطرفة وسط دعوات لتشكيل حكومة حرب تكون أكثر حزماً في المعركة.

طرابلس - يقود تيار الإسلام السياسي في ليبيا حملة تشكيك حول جدية رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج في التصدي للمعركة التي يقودها الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر، على ميليشياته في طرابلس. ويقود عبدالرحمن الشاطر عضو مجلس الدولة (جسم استشاري مشكل من أعضاء المؤتمر الوطني من تيار الإسلام السياسي) تلك الحملة حيث لا يتوقف عن اتهام السراج بالسلبية في طريقة التعامل مع الدول الداعمة للجيش الوطني.

وقال الشاطر في إحدى تغريداته على موقع تويتر عقب اعتراف فرنسا بملكياتها لصواريخ جافلين التي قالت الميليشيات إنها عثرت عليها في مواقع كانت تحت سيطرة الجيش في مدينة غريان، "لا تلوموا حكومتنا الرشيدة لعدم الاحتجاج على الدول المشاركة في العدوان وقتل الليبيين بعد ثبوتها واعترافها بالجرم فهي تراعي العشرة وتعمل بمقولة النبي عيسى عليه السلام: من ضربك على خدك الأيمن ادر له خدك الأيسر".

وبحسب نفس المصدر فإن "جميع المستشارين يُصرون على عدم ذكر الدول الداعمة للحرب على العاصمة والداعمة للانقلاب على الشرعية بسبب طموح السراج السياسي والذي يمنعه من مقاطعة هذه الدول حتى يظل خيارا توافيقا لأي مفاوضات في المستقبل". وفسر المحلل السياسي الليبي محمد الجراح الهجمة التي يشنها الإسلاميون على السراج بوجود خشية من توصله إلى تسوية مع الجيش تخرجهم من المشهد السياسي، وقال الجراح في تغريدة على صفحته بموقع تويتر "من الواضح أن الفصائل الإسلامية في طرابلس ومصراة تشع بالقلق إزاء احتمالات التوصل إلى اتفاق مستقبلي قد يتركها خارجة أو يهملها في أحسن الأحوال".

وأضاف أن "الهجوم على السراج وحكومة الوفاق هو بمثابة دعوة إلى تشكيل حكومة حرب" أو "حكومة ثوار".

الفصائل الإسلامية في طرابلس ومصراة تشع بالقلق إزاء احتمالات التوصل إلى اتفاق مستقبلي قد تكون خارجه

وقبل ذلك قال الشاطر إنه "لا حظ عدم توازن وتناغم في الأداء بين العمل الحربي والعمل السياسي ففي حين اكتفى القائد الأعلى للجيش الليبي فايز السراج بإعلان النفي العام للقوات المسلحة بقيت الأزرع السياسية والدبلوماسية للدولة شبه معطلة". والثلاثاء أكد عميد بلدية تاجوراء حسين بن عطية أنه قام بدعوة عدد من

ولد الغزواني يبحث إشراك المعارضة في الحكومة

لواكشوط - قالت تقارير إعلامية موريتانية، الثلاثاء، إن الرئيس المنتخب محمد ولد الغزواني انطلق في مباحثات تشكيل حكومته التي من المرتقب أن يعلن عنها بعد مراسم تنصيبه في 1 أغسطس المقبل. ونقلت وكالة "الإعلام" المحلية عن مصادر لم تذكرها أن المعارضة ستكون مظلة بقوة في الحكومة الجديدة، وذلك بعد دخول مرشحي المعارضة في حوار سري مع النظام. ولفتت بعض التسريبات إلى أن الرئيس المنتخب، بدأ فور العودة من سفره إلى الخارج نهاية الأسبوع الماضي، في استقبال العديد من أصحاب القرار والفاعلين السياسيين واستمع إلى تشخيصهم لواقع البلاد حالياً ورؤيتهم لما ينبغي أن يكون عليه الحال مستقبلاً. وأكدت أن المشاورات، التي تتم في مقر الحملة في وسط العاصمة نواكشوط، تشمل تشكيل الحكومة ونوع وعدد الحقائق الوزارية والطاقت الوزارية الذي سيعمل مع الرئيس المنتخب. واستجاب النظام الموريتاني لدعوات كانت قد أطلقتها المعارضة للحوار، لتجنب تصاعد المزيد من العنف في البلاد، وأعلن ولد عبيد عن بدء مفاوضات مع النظام، وذلك في مؤتمر صحافي جمعه بالناطق الرسمي باسم الحكومة سيدنا عالي ولد محمد خونا، مساء الثلاثاء الماضي. وكان مرشحو المعارضة الأربعة قد دعوا إلى حوار مع السلطة لتهدئة الأوضاع، وتطبيع الساحة السياسية بعد رفض المعارضة لنتائج الانتخابات الرئاسية. وشهدت البلاد احتجاجات ضد فوز مرشح الأغلبية ولد الغزواني بنسبة 52 بالمئة في الدور الأول للانتخابات، بعدما اتهمت المعارضة السلطة بالتزوير.

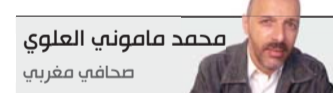
حزم مغربي في مكافحة الرشوة داخل الإدارات الحكومية

في الحصول على المعلومة، والانضمام إلى الشراكة من أجل الحكومة المنفتحة، بالإضافة إلى جهود أخرى، مكن من تحقيق فقرة في ترتيب المغرب في مؤشر إدراك الرشوة، الذي تحسن بـ17 نقطة خلال سنتين. وبدوره أكد محمد بشير الراشدي رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة على ضرورة التنسيق والتعاون وتضافر الجهود مع كل القطاعات والمؤسسات والهيئات الوطنية المعنية، كل في ما يخصه، من أجل التعبئة الجماعية، وتوظيف جميع الآليات الممكنة التحسيسية منها والقانونية والتنظيمية، من أجل الوقاية من ظاهرة الرشوة ومحاربتها في مختلف تجلياتها، وإعمال المساطر الرديعة في حق مرتكبيها. ولتأكيد حضورها في محاربة الرشوة والفساد أحدثت الحكومة المغربية هيئة وطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، وهي هيئة رسمية دستورية، كما احتضنت المملكة المؤتمر الرابع للهيئة الدولية لمحاربة الرشوة الذي أصدر لأول مرة إعلان مراكش للقضاء على مظاهر الفساد والرشوة، ناهيك عن قيامه بوضع خط أخضر رهن إشارة المواطنين من أجل التبليغ عن حوادث الرشوة. وأعدت وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، خطة عمل للوقاية من الرشوة في قطاعي التعمير والعمار والتي تتسجم مع توجهات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وتتجور حول 9 ورش مهيكلة، وهي تحسين الولوج للمعلومة وتقوية آليات الحكومة والتتبع والتقييم في مختلف المجالات المرتبطة بالتعمير والعمار وتحسين وتحديث الخدمات التي تقدمها الإدارة لفائدة المواطن وتعزيز آليات المراقبة ووضع مدونات أخلاقيات المهنة وحسن السلوك موجهة للمهنيين وموظفي القطاع العام.

والخبراء، حيث استقادت حوالي ثلاثين حالة من ذلك، حالتان استقادتا من حماية أمنية. وتحت مظلة "ترانسبارنس" الدولية الحكومات على وضع التزامات لمكافحة الفساد، عبر إجراءات عدة، على رأسها التحقيق ومحاكمة ومعاقبة المتورطين في جميع حالات الفساد المبلغ عن من عموم الناس والقطاع الخاص دون استثناء. وشرح مراد العلمي رئيس شعبة تتبع تنفيذ السياسة الجنائية وتحليل ظاهرة الجريمة، آليات تنفيذ السياسة الجنائية، مشيراً إلى أن النيابة العامة بالمحاكم تتولى تنفيذها عبر عدة آليات قانونية، تتمثل في تلقي الشكاوى المرتبطة بوقوع أفعال إجرامية، وفتح الأبحاث الجنائية للتحقق من وقوع الجريمة وجمع الأدلة وضبط مرتكبيها. ويربط المهتمون بالشأن الحقوقي وخبراء التنمية استفعال الرشوة بتعطيل المسار الديمقراطي في المغرب والاعداء على مبدأ سيادة القانون، وتتفق باتريشيا موريرا، المديرية التنفيذية لمنظمة الشفافية الدولية، مع هذا الرأي حيث تقول إن "الفساد يعوق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أفريقيا".

الفروع في القانون الجنائي المتعلقة بشطوط الموظفين في استعمال سلطتهم إزاء الأقران، وبالغدر والاختلاس الذي يرتكبه الموظفون العموميون، وبالرشوة واستغلال النفوذ. كما قامت الحكومة المغربية بوضع خط أخضر على ذمة المواطنين من أجل التبليغ، وكشف رئيس وحدة قضايا الجرائم المالية والمخدرات والسير والتعمير برئاسة النيابة العامة، القاضي سمير ستاوي، أن الخط المباشر للتبليغ عن الرشوة أسقط 85 حالة وأن الخط يتلقى حالياً 120 مكالمة يوميا. وشدد رئيس وحدة قضايا الجرائم المالية والمخدرات والسير والتعمير، في اللقاء الذي نظمته رئاسة النيابة العامة بالشراكة مع جمعية "إعلامي عدالة" بمراكش، على أن هذا الخط لم يكن ليحقق النتائج المرجوة لولا حماية الشهود

الوظيفية واستغلال مجال التعمير كحل خصب للإثراء السريع، مطالباً بتعزيز حماية المبلغين عن الرشوة. وكشفت دراسة جديدة أنجزتها وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، نشرت نهاية مايو 2019، أن الغش والرشوة في قطاعي العمار والتعمير بالمغرب سجلت نسبة 78 بالمئة، معتبرة أن الرشوة والفساد من بين الأكثر انتشاراً في قطاعي التعمير والعمار بـ39 بالمئة لكل منهما، بنضاف إليهما الإبتزاز بـ18 بالمئة ثم المحسوبية به بالمئة. ولمحاصرة الفساد بجميع أشكاله في الإدارات فُعل المغرب عدداً من الإجراءات لمحاربة الرشوة منها القانون 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية في شأن حماية الضحايا والشهود والخبراء المبلغين عن جرائم الرشوة والاختلاس واستغلال النفوذ، كما تم تعديل بعض



محمد ماموني العلوي صحافي مغربي

الرباط - أطلقت السلطات المغربية حملة ضد تفشي الرشوة والفساد في المؤسسات الحكومية دشنتها باعتقال مدير الوكالة الحضرية بمراكش، نهاية الأسبوع الماضي في قضية تلبس بتسليم رشوة من مواطن. وعبر عدد من المهتمين بالقانون والجمعيات الحقوقية عن ارتياحهم بعد اعتقال مدير الوكالة الحضرية بمراكش وطالبوا بالكشف عن الشبكات المتحالفة معه. ولفت محمد الغلوسي رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام إلى تفشي الفساد الذي ضرب قطاع العمار بصورة خاصة واستثراء بعض المسؤولين من خلال توظيف مواقعهم



رهان كبير على المبلغين في محاربة الظاهرة